



enough

The project to end genocide and crimes against humanity

مراقبة الحدود من الجحيم: كيف تقنن الشراكة الأوروبية للهجرة "دولة المليشيات"

للكتاب سليمان بلدو

ابريل 2017

الملخص التنفيذي:

أدت الهجرة الواسعة النطاق إلى أوروبا إلى تحول نوعي في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وحكومة السودان، وتمتينا بين الطرفين. ونتج عن هذه الشراكة الجديدة قيام الاتحاد الأوروبي بصرف ملايين من عملة اليورو لكي تحصل الحكومة السودانية على معدات تقنية وعمليات تدريبية تهدف إلى وقف تدفق المهاجرين من السودان و أولئك القادمين من إثيوبيا وإريتريا والصومال وغيرها من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، الذين يمرون عبر السودان.

تتضمن خطة عمل الإتحاد الأوروبي بناء قدرات الأمن و أجهزة تنفيذ القانون في السودان، بما في ذلك المجموعة الشبه عسكرية التي تعرف باسم قوات الدعم السريع، و التي تم إعادة تصنيفها كقوة "حرس الحدود" الرئيسية في السودان. سيساعد الإتحاد الأوروبي قوات الدعم السريع و غيرها من الأجهزة ذات الصلة بتشديد معسكرين مع مرافق إحتجاز للمهاجرين. كما سيقوم الإتحاد الأوروبي بتجهيز قوات حرس الحدود السودانية هذه بالكاميرات والمساحات الضوئية والخوادم الإلكترونية لتسجيل اللاجئين.

هناك مخاوف مشروعة بشأن هذه الخطط. فغالباً إن هذا التدريب والمعدات الممولة من الإتحاد الأوروبي هي مسائل ذات إستخدام مزدوج. كما أن المعدات التي تمكن من التعرف على المهاجرين وتسجيلهم ستعزز قدرات المراقبة لدى الحكومة السودانية التي سبق أن قامت بقمع المواطنين السودانيين على مدى السنوات ال 28 الماضية.

تتضمن إستراتيجية السودان لوقف تدفقات المهاجرين نيابة عن أوروبا حملة قاسية من قبل قوات الدعم السريع على المهاجرين داخل السودان. وقد عانت الحكومة السودانية بإستمرار من عدد كبير من الجماعات المسلحة التي يقودها خصوم يحتجون على عدم المساواة المزمن في توزيع الثروة الوطنية والسلطة السياسية في المناطق الطرفية. وكانت الحكومة السودانية تعتمد دائماً على مجموعات عديدة من المليشيات المتلقتة في ضد المتمردين. وتعتبر قوات الدعم السريع إحدى جماعات تلك المليشيات. و قد تطورت قوات الدعم السريع من ميليشيات الجنجويد المتباينة التي كانت تنفذ سياسة الإبادة الجماعية لمكافحة التمرد في دارفور، الذي بدأ في عام 2003، ضد النظام السوداني. غير أن قوات الدعم السريع تختلف في وظائفها وتطورها إختلافاً كبيراً عن مجموعات المليشيات الأخرى التي تستخدمها الحكومة.



enough

The project to end genocide and crimes against humanity

تطورت قوات الدعم السريع لأول مرة من قوة ضاربة تم نشرها ضد المتمردين في دارفور إلى قوة وطنية لمكافحة التمرد تابعة لقيادة العمليات بجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني و تم تكليفها بمحاربة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال - في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ثم، في سبتمبر 2013، تم نشر قوات الدعم السريع ضد المتظاهرين السلميين الذين كانوا يحتجون على إلغاء الحكومة السودانية الدعم على السلع الأساسية. وقتل أكثر من 170 شخصا في سبتمبر 2013، في حوادث كشفت عن إعتقاد النظام السوداني على الميليشيات لقمع المعارضة السياسية، و أظهرت تطورا جديدا في دور قوات الدعم السريع.

وإعتبارا من العامين 2015 و 2016، واقتناعا منه بفاعلية قوات الدعم السريع كقوة لمكافحة التمرد، عين النظام قوات الدعم السريع كقوة سودانية رئيسية مكلفة بدوريات الحدود السودانية لمنع حركة المهاجرين. قامت الحكومة السودانية بهذا التعيين في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي للسيطرة على الهجرة. وعلى هذا النحو، فإن وضع قوات الدعم السريع الجديد يسمح لها تلقي أموال الاتحاد الأوروبي للحد من تدفقات المهاجرين من السودان إلى أوروبا. وقد سنت الحكومة السودانية قانونا في يناير 2017 بدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية (القوات المسلحة السودانية، الجيش الوطني). وقد جعل قانون عام 2017 (بشكل متضارب) قوات الدعم السريع مستقلة، ودمجها في الجيش، وتحت قيادة الرئيس عمر البشير، (انظر أدناه).

ويتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأكثر إنخراطاً مع السودان في الشراكة البرنامجية الفعلية بشأن تدفقات الهجرة، أن تدقق في سجل وسلوك قوات الدعم السريع كلما تواصلت الشراكة. وعليه، ومن خلال "بناء القدرات" تم تدريب و تمويل قوة الحدود السودانية التي تم إخراجها حديثا. فإن الاتحاد الأوروبي لن يقوي يد قوات الدعم السريع فقط ، بل قد يجد نفسه يخاطر على نظام معقد من "دولة الميليشيات"، التي إستمر نظام السودان في تطويرها منذ مجيئه للسلطة في عام 1989. وبذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتناقض ويقوض الأهداف الرئيسية لمعاهدته التأسيسية. ولا يمكن لأعضاء الاتحاد الأوروبي النهوض بالسلام، الأمن، وحقوق الإنسان. ولا يمكنهم وقف الهجرة غير النظامية من السودان والقرن الأفريقي بالتمويل المباشر لحكومة تنشر جماعة الميليشيات التي تثير صراعات عنيفة، وترتكب فظائع، وتؤدي إلى نزوح جماعي للسكان داخل السودان.

أما الجزء المتبقي من هذه الورقة فيجمع المعلومات العامة حول أنشطة قوات الدعم السريع ويناقش كيف يمكن لدعم الاتحاد الأوروبي لهذه المجموعة أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، و يؤدي لتصعيد الصراع العنيف داخل السودان والقرن الأفريقي، ولتشجيع النظام وقوة الميليشيات التي تتصرف بحصانة وبإفلات من العقاب، ويواجه الآن أدنى مساهلة على سلوكها الإجرامي. و تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على آخر التطورات من السودان، وتفحص سجل المخالفات السابقة لقوات الدعم السريع، لنلا يدعى أحد شركاء السودان من الإتحاد الأوروبي ، أو كلهم في وقت لاحق أنهم ليس على علم بالعواقب لهذه الحوافز الضارة.